

الفصل الخامس

تدهور الأحوال الاقتصادية وأثرها في نشأة أزمة مالية عالمية

يدور البحث حول مخاطر استخدام ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية لما لها من اثر على تجميل البيانات المالية وظهورها بغير حقيقتها الواقعية ،مما كان سببا في نشوء الأزمة المالية العالمية التي عصفت باقتصاديات بلدان العالم النامي والمتقدم على السواء. فاستخدام المحاسبة الإبداعية بأساليبها المتعارف عليها يؤدي إلى افتقار الموثوقية في البيانات المالية مما يكون له تأثير بالغ على تقييم وقرار المستخدم الداخلي والخارجي للشركات والمنظمات المستثمر فيها .

أولاً: منهجية البحث:

1. مشكلة البحث:

بسبب الظروف الاقتصادية التي عصفت باقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية والتي دفعت بشكل وبأخر إلى قيام إدارات الشركات والمنظمات بإتباع أساليب وفنون إبداعية تتمثل بتجميل البيانات المالية وإظهارها بغير صورتها الحقيقية ، مما أدى إلى عدم الموثوقية بتلك البيانات من قبل الجهات المستفيدة سواء كانت داخلية أم خارجية، وساهم بنشوء الأزمات المالية في مختلف بقاع العالم. لذلك فإن البحث يثير التساؤلات التالية :

- التساؤل الأول " هل أدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل إلى ظهور الأزمة المالية".

- **التساؤل الثاني** "هل أدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي إلى ظهور الأزمة المالية".
 - **التساؤل الثالث** "هل أدى استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية إلى ظهور الأزمة المالية".
 - **التساؤل الرابع** "هل توجد علاقة ما بين الأزمة المالية وفقدان الموثوقية بالبيانات المالية نتيجة لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل إدارات الشركات والمنظمات .
 - **التساؤل الخامس** " هل توجد فروقات ما بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في ظهور الأزمة المالية".
- 2. فرضيات البحث : يستند البحث إلى فرضيات مفادها :**
- **الفرضية الأولى** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل وظهور الأزمة المالية "
 - **الفرضية الثانية** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وظهور الأزمة المالية".
 - **الفرضية الثالثة** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الأزمة المالية".
 - **الفرضية الرابعة** " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الأزمة المالية وفقدان الموثوقية بالبيانات المالية نتيجة لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل إدارات الشركات والمنظمات " .

- **الفرضية الخامسة** " توجد فروقات ذات دلالات إحصائية بين إجابات أفراد العينة (الأكاديميين والمدققين) فيما يتعلق بتأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في ظهور الأزمة المالية".

3. مصادر جمع البيانات:

- **المصادر الأولية:**

تم الحصول على البيانات الأولية اللازمة لهذه الدراسة من خلال استبانته تم إعدادها وتوزيعها على مجموعه من مدققي الحسابات والأساتذة الجامعيين التي شكلت عينة هذه الدراسة ومن ثم جمعها وتحليل البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، وذلك لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

- **المصادر الثانوية :**

تم الحصول على البيانات الثانوية المتعلقة بهذه الدراسة بالرجوع إلى الكتب والرسائل الجامعية والبحوث العلمية والتقارير والمقالات في الصحف والمجلات وذلك من اجل بناء الإطار النظري للدراسة وتحقيق أهدافها .

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة (مطر والحلبي ، 2009 ، دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة وأثرها في موثوقية البيانات المحاسبية ، وبيان دوافع الإدارة من استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية ، والتعرف على الدور الذي يقوم فيه مدققوا الحسابات لتلك الشركات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي

تمارسها مجالس إدارات الشركات المساهمة العامة الأردنية في القوائم المالية المدققة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات من أهمها إلى أن المحاسبة الإبداعية هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضله معدو هذه البيانات ، وأيضاً تؤثر أساليب المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية .

ومن أهم التوصيات الخاصة بهذا الدراسة أن المدققين الخارجيين يجب أن يعطوا عند تنفيذ عملية تدقيق جميع عناصر ومكونات القوائم المالية الاهتمام الكافي ، للتعرف على كافة ممارسات وأساليب المحاسبة الإبداعية المحتمل تطبيقها .

دراسة (الخشاوي والدوسري ، 2008 ، المحاسبة الإبداعية ودور المدقق في التحقق من ممارساتها ونتائجها):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم الأساليب المستخدمة في ظل ما يعرف بالمحاسبة الإبداعية مع التعرف إلى الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها ، ثم بينت الدراسة أيضاً دور مجلس إصدار معايير المحاسبة الدولية المنبثق من اتحاد دولي للمحاسبين في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية . ثم بينت أهمية دور المدقق الخارجي في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية .

وكانت من أهم نتائج الدراسة وجود العديد من الاتجاهات والأساليب الحديثة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن أبرزها حوكمة الشركات ولجان المراجعة ، وان للمدقق الخارجي دور مهم ومحوري في التحقق والكشف عن ممارسات ونتائج المحاسبة الإبداعية . وكان من أهم توصيات الدراسة ضرورة تفعيل دور حوكمة الشركات وحث الشركات والمؤسسات المالية على تطبيقه لما له من دور في زيادة الشفافية والإفصاح الأمر الذي يساعد في التقليل من ممارسات المحاسبة الإبداعية ، مع سرعة صدور القوانين والتشريعات اللازمة ، التي تكشف عم ممارسات المحاسبة الإبداعية وتساعد على الحد منها .

دراسة (صيام ، 2009 ، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحاكمية المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك بالتطبيق على الشركات العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية والمدرجة في بورصة عمان .

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها هناك تأثير واضح وصريح للحاكمة المؤسسية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان ، فضلا عن وجود خبرات كافية وعالية لدى المديرين العاملين في الشركات المالية الأردنية في معرفة أهمية الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية .

ومن أهم التوصيات الخاصة بالدراسة ضرورة تركيز الجهات الاقتصادية المعنية على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز رفع السلوك الأخلاقي

الذي يناط به الالتزام بالقوانين المعمول بها ، مع إلزام أصحاب المصالح بضرورة إيجاد آلية لاستقلالية المدقق الداخلي لما له من نفع اقتصادي ليعود عليها ، مع إتباع الحاكمية الرشيدة بتبني ضوابط تكفل الاستمرارية في الإفصاح وتعزيز الثقة بالسوق المالي من خلال ضوابط فعالة تضمن حماية المستثمرين ولا سيما صغارهم من خلال تجديد الرقابة .

دراسة (البصيري ، 2009 ، مدققو الحسابات والأزمة الاقتصادية العالمية) :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان اثر دور مدققي الحسابات في الأزمة المالية العالمية ومحاولة إثارة بعض النقاط الهامة في آلية عملهم في كيفية مواجهة تداعيات تلك الأزمة ، مع بيان أهمية تفعيل دور مدققي الحسابات الداخليين والخارجيين في التصدي إلى أثار تلك الأزمة على سير واستمرارية المنشآت الاقتصادية الخاصة بهم .

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج كان من أهمها أن الانهيار الاقتصادي العالمي لم يكن بفعل المدققين بل بسبب خلل في جوهر النظام الرأسمالي الحديث وبسبب تمادي مدراء الشركات الاستثمارية العالمية ، ولكن المدققين الخارجيين ليسو بمنأى عن المسؤولية في فهم أما يعلمون بما يحدث ولم يبادروا إلى الإبلاغ ، وأما لم تسعفهم مهنتهم في ملاحظة ما يحدث ومراقبته بشكل مهني سليم . مع وجود ثغرات كبيرة في آلية عمل مكاتب التدقيق من حيث المساحة الربحية التي تتمتع بها في كيفية إعداد القوائم المالية والتدقيق عليها وذلك لمرونة بعض المعايير المحاسبية والخاصة بالمراجعة مع انعدام صفة الإلزام لتلك المعايير . أما أهم التوصيات الخاصة بهذه الدراسة فهي ضرورة وضع ضوابط لعمل

المراجعين الخارجيين، مع التشديد على ميثاق الأخلاق المهني المنصوص عليه في معايير المراجعة، والعمل على تفعيله بإيجاد هيئات رقابية محاسبية، تقوم بالتفتيش على عمل المدققين الخارجيين ، مع ضرورة العمل بنظام الحوكمة والتي من شأنها أن تحد من استقلالية أعضاء الشركات المالية في القرار حول المؤسسة وتشديد الرقابة على الشركات المعنية .

دراسة (Rabin 2004) بعنوان: Determinates of Auditors Attitudes Toward Creative Accounting

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية، والعوامل التي تؤثر في ممارسات المحاسبة الإبداعية في بريطانيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المدققين نحو ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتمد على طبيعة الأسلوب المستخدم، وموقف الإدارة من هذه الممارسات وأشارت كذلك إلى أن ممارسة المحاسبة الإبداعية تتأثر بعدد من العوامل الداخلية والخارجية، تتمثل العوامل الداخلية منها بنتائج مالية غير متوقعة، والرغبة في الحصول على تمويل وقروض خارجية وضعف السيطرة على المنشأة الناجم عن ضعف الإدارة وأخلاق المديرين والنظام الإداري المستخدم، فيما إذا كان هناك تركيز للصلاحيات بأيدي أفراد محددين أم لا، أما العوامل الخارجية فتتمثل في تركيبة ملكية المنشأة (ملكية فردية أم مؤسسية).

دراسة (Amat and Gowthorpe 2004) بعنوان: Creative Incidence and Ethical Issues Accounting: Nature

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية ودرجتها في إطار الاعتبارات الأخلاقية، وقدمت الدراسة العديد من التعريفات لهذا النوع من الممارسات، وتوصلت الدراسة التي شملت (39)

شركة أسبانية خلال الأعوام (1999-2001) أن (20%) من الشركات التي تمت دراستها مارست أساليب المحاسبة الإبداعية المتعلقة بالدخل.

دراسة (Desai et al, 2003) بعنوان: The Reputationl Penalty for Aggressive Accounting Earnings Restatements and Management Turnover

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم العقوبات المتعلقة بسمعة المديرين الذين يمارسون عمليات التلاعب بالحسابات في الولايات المتحدة وبخاصة المحاسبة النفعية، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة إيقاع عقوبات بالمديرين الذين يخرجون عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP)، وذلك بهدف حرمانهم من فرص الحصول على وظائف في المستقبل، والتشكيك في القوائم المحاسبية الصادرة عن المنشآت التي يعملون فيها.

دراسة (Shaw)، 2003، بعنوان: Corporate Disclosure and Earning's Timelines ، Earnings Smoothing ، Quality

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تقديرات المحلل المالي لمستوى جودة الإفصاح والتراكمات الاختيارية (أرباح محتجزة اختياريًا) من جهة وعلاقة العائد مع الدخل من جهة أخرى.

وأشارت النتائج إلى أن منشآت الأعمال التي لديها مستوى عالٍ من جودة الإفصاح تستخدم التراكمات الاختيارية (أرباح محتجزة اختياريًا) بهدف التدخل لمعالجة دخولها بشكل نفعي، أكثر من المنشآت ذات المستوى المتدني من جودة الإفصاح، وبالتالي فإن المستوى العالي من جودة الإفصاح يمكن أن يرافق زيادة في معالجة الدخل أو التلاعب بها.

دراسة (Oliveras and Amat 2003) بعنوان: Ethics and Creative Accounting Some Empirical Evidence on Accounting for Intangibles in Spain

هدفت الدراسة إلى توضيح بعض الجوانب والأدلة على الممارسات المحاسبية الإبداعية وعلاقتها بأخلاقيات ممارسة مهنة المحاسبة عند التعامل مع الأصول غير الملموسة Intangibles في أسبانيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن القوائم والتقارير المالية تصبح ذات صلة بواقع المنشأة وذلك بسبب زيادة الأصول غير الملموسة أو تخفيضها، كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن هذا النوع من الأصول يحمل أهمية كبيرة ويحتل مكانة إستراتيجية في عمليات تقييم أداء المنشآت.

ثالثاً: الجانب النظري للبحث:

1. مفهوم الأزمة:

لقد عرف الباحثون الأزمة بعدة تعريفات منها (الحملوي، 1993، ص19) (الرازم، 1995، ص19) (علوش، 2008، ص1) "خلل يؤثر تأثيراً مادياً على النظام ويهدد الافتراضات التي يقوم عليها هذا النظام"

"حدث أو تراكم لمجموعة أحداث أو موقف مفاجئ غير متوقع حدوثها يهدد قدرة الأفراد أو المنظمات أو جزء منها على البقاء"

لذا الأزمة المالية بالتعريف هي الانخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية مثل الآلات والمعدات والأبنية، وإما أصول مالية، هي حقوق ملكية لرأس المال المادي أو للمخزون السلعي، مثل الأسهم وحسابات الادخار مثلاً،

أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للنפט أو للعملات الأجنبية مثلاً) .

2. خصائص الأزمة :

من التعاريف أعلاه يمكن استنتاج الخصائص الآتية للأزمة :

1. المفاجأة: تسبب الأزمة في بدايتها صدمة ودرجة عالية من التوتر مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها.
2. إن التصاعد المفاجئ للأزمة، يؤدي إلى الشك في البدائل المطروحة لحلها في ظل ظرف متوتر وندرة في توفر المعلومات.
3. نقص المعلومات: حيث لا يُعرف من المتسبب في حدوث الأزمة ؟ ولا يُعرف حجم الأزمة ، ولا توجد ضوابط علمية لمعرفة كيفية التصرف؟ بالإضافة إلى أنها ربما تكون المرة الأولى التي تظهر فيها مثل هذه الأزمة.
4. تصاعد الأحداث: إن توالي الأحداث بسرعة يضيق الخناق على من يمر بالأزمة، وعلى صاحب القرار أيضاً، فالجسر لا يسقط إلا والناس عليه.
5. فقدان السيطرة: إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية.
6. حالة الذعر: حيث تصدر ردود أفعال شديدة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.
7. غياب الحل الجذري السريع: فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري ، فضلاً عن غياب هذا الحل أصلاً، بل تهدد بتدمير سمعة المؤسسة أو الشركة في غمضة عين ، وهنا لا بد من المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضرراً.

8. **تستدعي مواجهة الأزمة** حسن استخدام الطاقات البشرية والمادية والفنية المتاحة، بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في إطار من التنسيق والتعاون الجماعي المشترك بين كافة الأطراف، ضمن منهجية عمل الفريق الموحد

3. مراحل الأزمات:

إن التحليل المتفحص للأزمات يدل على أنها تمر غالباً في المراحل الآتية (العمرى، 2008، ص10):

1. **مرحلة الإنذار:** تظهر فيها نذر أو دلائل قرب وقوع الأزمة وهذه المرحلة مصيرها الإهمال وهي عادة لا تمثل سوى 5% من حجم الانتباه المخصص لأي أزمة.

2. **مرحلة الحدوث:** وتقع فيها الأزمة وتصبحها دهشة ويتبعها عجز عن التصرف وهي من أهم المراحل التي تبقى في الذاكرة وتصل نسبة الاهتمام بها إلى 70% من الانتباه الموجه للأزمة.

3. **مرحلة الندم:** وتتم فيها دراسة أسباب الأزمة على أمل منع تكرارها. وتمثل نسبة 15% من الانتباه الموجه للأزمة.

4. **مرحلة الإجراءات الوقائية:** وفيها تتخذ بعض الإجراءات بغرض منع تكرار الأزمة وهي تمثل ما نسبته 10% من الانتباه الموجه للأزمة.

من التحليل السابق نجد أن 95% من الانتباه يتركز خلال الأزمة وبعد حدوثها، وهذا يعني أن الجميع يهولون مرحلة الإنذار فهم يركزون على ردود الفعل والاستجابة للأزمة، وهذا يناقض منطق الإدارة. إذ أن إدارة الأزمات يجب أن تبدأ من أول مراحلها، ولأن ما يحدث فعلاً هو الانتباه إلى

ما نسبته 95% وإهمال 5% فإن هذا دليل على الاستجابة للأزمات وليس إدارتها إذ أن إدارتها تتطلب من المديرين الاهتمام بكل مراحلها وما تشكله من نسبة 100%. إن الهدف الحقيقي لإدارة الأزمات هو الاستعداد لها وتحجيم آثارها وليس منعها أو مقاومتها وهذا يبدأ من المرحلة الأولى للأزمة.

4. أسباب ظهور الأزمة المالية

أوضحت تجارب الأزمات المالية التي حدثت في بعض الدول إن للأزمة أسباب عديدة منها (الربيعي، 2008، ص11-12) (اليوسف، 2008، ص1).

1- تدهور البنية المالية للمؤسسات المالية في منظومتها الاقتصادية وتراكم الديون المعدومة الناتجة عن التلكؤ في استعادة أصل الدين والفائدة كما حصل في الأرجنتين.

2- فوضى أسواق رأس المال وزيادة المضاربات على غير أساس اقتصادي وارتفاع أسعار العقارات دون مبرر (الفقاعة العقارية) .

3- اقتصار المصارف على نوع معين من النشاط الاستثماري وهو منح القروض ويبدو أن هذا التقليد لا يقتصر على دولة معينة دون أخرى في حين أن التطورات الحاصلة في عالم اليوم تستوجب وبشكل واسع تنويع المحفظة الاستثمارية للمصارف وعدم اقتصارها على نشاط معين دون آخر كالاستثمار في الأسهم أو الاستثمارات الحقيقية (الموجودات المادية) ... الخ .

- 4- العجز في الميزانيات العامة ، كما حصل لميزانية الأرجنتين إذ كان هناك عجز ضخم في ميزانيتها ناجم عن ضعف الموارد والحاجة لإنفاق متزايد وتم تغطية العجز من المصارف الداخلية مما اضعف قدرتها المالية .
- 5- الاعتماد على رأس المال الأجنبي في الاستثمار دون ضوابط حاکمة لمصلحة البلد المضيف كما حصل لدول جنوب شرق آسيا إذ تم سحب رؤوس الأموال الأجنبية بشكل مفاجئ مما أدى إلى حدوث الأزمة المالية في هذه الدول وأدى إلى انخفاض عملاتها الوطنية .
- 6- السياسة النقدية وتتولى البنوك المركزية هذه السياسة وبالتالي فإن ابرز الإجراءات التكميلية التي يمكن اتخاذها هي الأدوات الكمية المتعلقة بالتأثير في حجم السيولة كالدخول إلى الأسواق المفتوحة بائعة أو مشتريّة.
- 7- الزيادة في تسنيد الديون العقارية وهو ما قام به المهندسون الماليون في أمريكا بإمكانية تحويل القروض إلى أوراق مالية معقدة (توريق الديون) يمكن عن طريقها توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد.
- 8- تقصير مؤسسات التصنيف الدولية في عملها وإعطاء تصنيفات مرتفعة للبنوك والشركات الأميركية اعتماداً على السمعة ودون مراعاة لمحافظ الأصول وتصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها صادرة عن بنوك قوية .

9- عدم مراعاة قواعد الحوكمة الرشيدة ومنح مكافآت وأجور مغالى فيها لمدراء المصارف اعتماداً على الأداء الرقمي للمؤسسات المالية وليس الأداء الحقيقي، مع غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين والرهن العقاري .

10- انتشار استخدام المشتقات المالية عشرة أضعاف الناتج العالمي لتوليد مصادر جديدة للتمويل، وبالتالي للتوسع في الإقراض.

5. نتائج الأزمة:

يصعب التعرف على نتائج الأزمة ومع ذلك فإن أهم نتائج الأزمة هي:

1. عجز الاقتصاد في سائر الدول عن التعامل مع الأزمة من خلال قوى السوق دون مساندة من المؤسسات الحكومية.
2. انخفاض أسعار الفائدة إلى الصفرية على الدولار، وإلى (1%) على الإسترليني في بريطانيا واقترابه من الصفر في النصف الثاني من العام لأول مرة منذ 315 سنة.
3. كساد تجاري وخوف بفعل التغيرات في حالة السوق وتراجع التجارة العالمية بنسبة (2.1%) خلال عام 2009م للمرة الأولى منذ عام 1981م.
4. انتقال الأزمة من دولة إلى أخرى ، وأيضاً في داخل كل دولة من قطاع إلى آخر بصورة تلقائية ،وانتهاء دور المصارف الاستثمارية الأمريكية لصالح المصارف التجارية .
5. تعديل في المعايير المحاسبية الدولية IAS ومعايير التقارير المالية الدولية .IFRS

6. اثر الأزمة المالية على المحاسبة

بعد انهيار "إنرون" المدوي ظهرت وبحدة مشكلة قياس القيمة العادلة، فقد تعددت التعريفات العلمية لها وتبعثرت في المعايير المحاسبية، ما أفقدها ميزة الثبات وأصبحت ثغرة نفذت منها مجالس الإدارات للتلاعب بالأرباح وتضخيم الأصول، لذلك وبعد جدل طويل تم اعتماد المعيار رقم 157 بعنوان قياس القيمة العادلة Fair Value Measurement. لقد بنى هذا المعيار على أساس أن الأسواق قادرة على تقديم أفضل قياس للأصول وأكثرها استقلالا وعدالة.

ولحل قضية التلاعب بالقيمة العادلة من خلال استخدام طريقة Mark to Model قدم المعيار تفصيلا هيكليا للقيمة العادلة على أساس وجود أسعار سوقية من مصادر مستقلة على النحو التالي (Nicolas، 2008، p20-30):

1. القيمة العادلة التي يتم استخلاصها بناء على تعاملات الأسواق ويتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الإدارة.
2. القيمة العادلة بتقدير الإدارة، ولكن أيضا وفقا لمبدأ أسعار السوق، ووفقا لأفضل المعلومات المتاحة لها، مع الأخذ في الحسبان أسعار الفائدة والمخاطر المحيطة بعملية البيع وذلك عندما لا تكون هناك أسواق نشطة ومصادر مستقلة يمكن الاعتماد عليها.

كان هذا يبدو مثاليا وتطورا هائلا في الفكر المحاسبي، اقتضى سنوات طويلة من النقاش والجدل، لكنه ولد في غير أوانه، فقد افترض هذا المعيار أن الأسواق قادرة على التقييم السليم للأصول ولا يمكن أن تتعثر في تحديد القيم الحقيقية أو تتحول إلى مصدر للكارثة، فقد رصدت التحولات الخطيرة عندما بدأت أسعار الأصول في الارتفاع في بدايات فقاعة الأصول في

الولايات المتحدة. في ذلك الوقت ونظرا لأن البنوك تحدد القيمة العادلة لأصولها المملوكة وفقا لسعر السوق، فإن رأسمالها كان يتضخم باستمرار كلما تضخمت أسعار الأصول في السوق ولتحافظ على العلاقة بين قيمة رأس المال والقروض كان الارتفاع في قيمة رأس المال يشجع البنوك على الاقتراض أكثر، وبالتالي ضخامة المركز المالي للبنك ككل وهذا كنتيجة شجعها على الإقدام بشراهة في عمليات القروض حتى أقرضت العملاء الأكثر خطورة كلما نما رأسمالها وتعاظمت قيم أصولها.

لكن عمل القيمة العادلة والأسواق متفائلة جدا كان هو عملها أيضا عندما بدأت السحب تتلبد في سماء الإقراض. ولأن القيمة العادلة وفقا للمعيار الأخير تقرر أن يتم تقييم الأصول التي ليس لها سوق رائجة وفقا لأفضل المعلومات المتاحة فإن الانخفاض المستمر والتوقعات السلبية لقيم الرهونات العقارية لم يمس فقط تلك الرهونات السيئة (التي امتنع أصحابها عن السداد)، بل يمس كل الرهونات العقارية الأخرى وهكذا بدأت الكرة في التدحرج نحو الاتجاه العكسي وانعكست على قيم الأصول التي بحوزة البنوك والمقيمة وفقا للقيمة العادلة بالتالي قيمة البنك وبدأت سلسلة الانهيارات تتوالى. لم يكن هناك شك أن البنوك قادت إلى هذه الكارثة الاقتصادية، وهذه الانهيارات دفعت الهيئات التنفيذية والتشريعية والعديد من الاقتصاديين الذين طالما نادوا بتطوير الطرق المحاسبية لقياس وعرض الأصول لتتقرب كثيرا من القيمة الحقيقية يناشدون اليوم بإيقاف العمل بأفضل هذه الطرق وأكثرها حداثة، لأن تطبيقها الآن لا يعكس القيم الحقيقية لهذه الأصول المالية، بالإضافة لزيادة فزع الأسواق والمستثمرين كلما حصل شطب جديد لأصول جديدة، مما

يؤدي إلى انهيارات أخرى متتالية. ما جعل خطة الإنقاذ الأمريكية تدرج بندا
خاصا بمشروع إعادة النظر في المعيار وتطلب دراسة وافية عنه وتطلب من
SEC أن تعلق العمل بطريقة Mark to Market، محاسبيا يبدو هذا تدهورا
حقيقيا ويعيد المهنة عقدا كاملا من الزمن إلى الوراء، فهل كان المعيار جلادا
أم ضحية؟ (SASF No. 157)

إن المعيار الأمريكي رقم (157) والمعيار الدولي رقم (39)
يعالجان قياس الأصول والالتزامات المالية ، ويعالجان تطبيق القيمة العادلة
في الأوضاع الاقتصادية الطبيعية والمتأزمة ، حيث تم الإشارة بشكل واضح
إلى معالجة انهيار وتدني قيم السندات بأن يكون إثبات التدني بالإفصاح عن
الخسائر في قائمة الدخل الشامل، على أن تلغى هذه الخسائر في حال ارتفاع
قيم هذه السندات مرة أخرى أي بانتهاء أسباب التدني. أما في حالة أسواق
الأسهم فإذا تعذر الاعتماد على مؤشر الأسهم في قياس الأسعار ، يتم اتخاذ
الإجراء البديل وهو الاعتماد على نماذج خصم التدفقات النقدية وهذه النماذج
الكمية يمكن تطبيقها لقياس قيم السندات أيضاً. لقد وصلت المعايير من
النضج لتعالج عمليات القياس في جميع الأوضاع الاقتصادية ، ولكن تدخل
الهيئات المهنية وإن كان لها الصلاحية لوقف هذا التطبيق ، فإنه يحمل خداع
للمستثمرين ومستخدمي البيانات المالية ، حيث تقوم الفكرة على استخدام آخر
تقييم لهذه السندات قبل الانهيار والتوقف عنده على أن يعاد تشغيل مفتاح
التقييم مرة أخرى عندما تنتعش قيم هذه السندات بافتراض نجاح خطة الإنقاذ
المالي على المدى القصير جداً، إن أسباب المشكلة المالية الحالية ليس تطبيق
القيمة العادلة في البيانات المالية ، وإنما يكمن في الإفراط المخيف في

الائتمان دون مسؤولية أو رقابة كافية ، تضخم الأصول المالية وغير المالية من خلال المضاربات الجشعة ، واستخدام أدوات الهندسة المالية الحديثة أو ما يعرف بالمشتقات المالية ، كالخيارات والمستقبلات والعقود الآجلة بشكل مفرط وغير مسئول لأغراض المضاربة أكثر منها لأغراض التحوط.

كل هذه العوامل بالإضافة لعوامل أخرى أدت لهذه الانهيارات المتتالية، الانكشاف المالي التي انفجرت فقاعتها في سبتمبر 2008 رغم أن نواقيس هذا الخطر قد بدأت تدق عندما انهارت بورصة ناسداك قبل ثمانية أعوام وتبعها انهيارات أخرى منها شركة انرون والتي تتبعها سن مجلس الشيوخ الأمريكي لقانون Sarbanes Oxley وقواعد حوكمة الشركات التي اتبعت عالمياً ، اللواتي أثبتت وللأسف أنها لم تكن فاعلة كفاية ، لقصورها في تغطية جوانب رقابية وتطبيقية عديدة ، مروراً بخسارة بنك Societe Generale العالمي لحوالي (7) مليارات دولار أمريكي في مضاربات أسواق المشتقات المالية وبكبسة زر، إن شطب قيمة هذه السندات مضمونة الرهن من ميزانيات الصناديق الاستثمارية والبنوك لا يعني أنها لا تعكس واقعها الحقيقي بل على العكس يجب قياس قيمتها الآن وتسجيل الخسائر كاملة وعند نجاح خطة الإنقاذ وما سيتبعها من خطط إنقاذ وإنعاش أخرى ، عندها تصبح لها قيمة فإن المعايير تسمح بإلغاء الخسائر السابقة وإظهارها في قائمة الدخل مرة أخرى، وهذا ولد ما يعرف بمفهوم المحاسبة الإبداعية التي ساهمت الإزمه المالية على زيادة ظهورها وإتباعها من قبل الشركات لإظهار حساباتها بغير صورتها الحقيقية (السويطي، 2005، ص ص 27-28).

7. مفهوم المحاسبة الإبداعية

تشتمل العملية المحاسبية على معالجة العديد من قضايا الحكم وحسم الصراعات ما بين المناهج أو المداخل المتنافسة من أجل عرض نتائج الأحداث المالية والعمليات التجارية ، وهذه المرونة توفر الفرص للتلاعب، الغش، الخداع، التحريف أو سوء العرض. ويرى Smith أن الكثير من النمو الظاهري في الأرباح التي حدثت في الثمانينات كانت نتيجة لخفة يد المحاسبية أو المحاسبة الإبداعية وليست نتيجة للنمو الاقتصادي الحقيقي، حيث كان هنالك ضغط لإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي كان من الصعب إيجاد تلك الأرباح ومن أي نوع آخر، وعندما اكتشفت الشركات بأن القوانين تخبرك فقط بما لا تستطيع فعله وليس ما تستطيع فعله! لهذا فقد رأت الشركات بأنها إذا كانت لا تستطيع أن تكسب الأرباح فإنها تستطيع على الأقل أن تبتدعها .

مما سبق نستنتج أن المحاسبة الإبداعية هي وسيلة ممكن استخدامها للتلاعب في العناصر الخاصة بالقوائم المالية، ولوصف حالات إظهار الدخل، الموجودات، والالتزامات لمنشآت الأعمال بصورة غير صادقة وغير حقيقية، الأمر الذي قاد إلى حدوث العديد من الانهيارات والفضائح المالية في العديد من المنشآت الاقتصادية الكبرى مثل إنرون Enron ، وورلدكوم Worldcom، وهاركن Harki ، وميريل انديكو Merrill Endico وغيرها. وخلال العقدين الماضيين أخذ المختصون في المحاسبة بدراسة هذه الظاهرة وقدموا خلال دراستهم وتحليلهم لهذه الظاهرة العديد من التعريفات: فعرفها (Oliveras & Amat 2003) بأنها العملية التي يستخدم فيها المحاسبون

معرفتهم بالقواعد المحاسبية للتلاعب بالأرقام المعروضة في حسابات منشآت الأعمال . وبنفس الاتجاه يرى (Mulford et al 2002،p.13) أنها الإجراءات أو الخطوات التي تستخدم للتلاعب بالأرقام المالية من خلال الاستفادة من الخيارات والمبادئ المحاسبية وأي إجراء أو خطوة باتجاه إدارة الإرباح أو تمهيد الدخل . **من التعريف أعلاه يتضح أن المحاسبة الإبداعية تتصف بما يلي،**

1. هي شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة .
2. ممارساتها تعمل على تغيير القيم المحاسبية الحقيقية إلى قيم غير حقيقية.
3. ممارساتها تنحصر في إطار المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية.
4. ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه .
8. **دوافع استخدام المحاسبة الإبداعية (مطر والحلبي، 2009، ص9)**
 1. التأثير الإيجابي على سمعة الشركة في الأسواق بهدف تحسين القيمة المالية المتعلقة بأدائها .
 2. التأثير على سعر سهم الشركة في الأسواق المالية حيث تكون الغاية من ذلك تعظيم القيمة المالية ومن ثم تحسين أسعار أسهم تلك الشركات في الأسواق المالية .
 3. زيادة الاقتراض من البنوك .

4. التلاعب الضريبي وذلك عن طريق تخفيض الأرباح والإيرادات وزيادة المصاريف بهدف تخفيض الهامش الضريبي المترتب عليها .
5. تحسي الأداء المالي للشركة بهدف تحقيق مصالح شخصية تنعكس إيجابا على إدارات الشركات لإظهارها بصورة جميلة أمام مجلس الإدارة .
6. التصنيف المهني وذلك للحصول على تصنيف متقدم للشركة على منافسيها في مجال العمل مستندة إلى مؤشرات ومعايير مالية .
9. أساليب المحاسبة الإبداعية

هنالك العديد من الوسائل والأساليب المستخدمة في المحاسبة

الإبداعية (مطر، 2008، ص124) و(kieso, et.al, 2008, p.172):

1. أحيانا تنتج القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية ، ولذلك يمكن للشركة أن تختار سياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها.
2. استخدام بعض المدخلات في الحسابات التي ترتبط بالتقييم أو التنبؤ، في هذه الحالة يمكن للمحاسب المبدع أن يتلاعب بالقيمة إما عن طريق الوسيلة التي يتم بواسطتها وضع مجمل للتقييم أو عن طريق اختيار مثنى أو مقيم معروف باتخاذها اتجاها تفاؤليا أو تشاؤميا حسب رغبة المحاسب .
3. يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية. ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر متصلتين مع طرف ثالث ميال للمساعدة
4. التلاعب في توقيت الصفقات بهدف تحديد سنه معينة لتحميلها بالإرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصا في

حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية.

10. أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

ت	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
1	تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك	المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية .	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية أو العكس
2	تسجيل إيراد مزيف	عدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية للأصول الثابتة المدرجة في الميزانية .	تستطيع المنشأة دفع تكاليف التطور الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجية ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجية التشغيلية
3	زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة	التلاعب في أسعار السوق للاستثمارات المتدولة	تتوفر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف الهرب جزئيا من دفع الضرائب.

ت	قائمة الدخل	قائمة المركز المالي	قائمة التدفقات النقدية
4	نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة ولاحقة	عدم الإفصاح عن بنود النقد المقيدة	التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك لإزالة البنود غير المتكررة وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للمنشأة باعتبارها أسمها تجارية
5	الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات	الذمم المدينة ويتم التلاعب هنا من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة	
6	نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة	تغيير الطرق المحاسبية المتبعة في المحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل	
7	نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة .	عدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن الالتزامات قصيرة الأجل .	
8		إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري .	
9		الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية	

11. الاتجاهات والأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة

الإبداعية والحد منها :

لا شك أن مكافحة ممارسات المحاسبة الإبداعية تعتبر من الأمور الصعبة والمعقدة ، ولهذا فان على المهتمين في هذا المجال السعي باستمرار لمعرفة التطورات الخاصة بالمحاسبة الإبداعية وذلك لكشف تلك الممارسات ومن ثم محاولة الحد منها ، وفيما يلي هم الاتجاهات والوسائل والأساليب الحديثة المستخدمة للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها .
(الخشوي والدوسري، 2008، ص12-13)

1. لجان المراجعة التي ظهرت في الولايات المتحدة بعد الهزات المالية العنيفة الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية ، وهي مكونة من عدد من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين المراجع الخارجي وتحديد اتعابه وذلك كمحاولة لزيادة استقلاليته عند إبداء الرأي في القوائم المالية التي تصدرها الشركات.

2. خفض مجال اختيار البدائل والمعالجات المحاسبية عن طريق تقليل من عدد البدائل والمعالجات المحاسبية المتاحة أو تحديد الظروف التي يمكن أن تستخدم فيها كل معالجة ، ولهذا الأمر فان لجنة معايير المحاسبة الدولية وفي تعديلاتها الأخيرة فإنها قد ألغت معاييرها المعالجة البديلة ، ووضعت معالجة قياسية في اغلب معاييرها .

3. الحد من سوء استخدام بعض السياسات المحاسبية ، ويتم ذلك عن طريق ما يلي:

- وضع قواعد تقلل من استخدام بعض السياسات المحاسبية أو حتى إلغاؤها ، وفي هذا المجال فانه عندما اتجه بعض محاسبو الشركات البريطانية للاستعانة بجزيئه "بند الطوارئ" لحسابات الخسارة والربح في البنود التي يرغبون في تجنب تضمينها ربح التشغيل ، ولهذا الأمر فقد رأت هيئة المعايير المحاسبية البريطانية إلغاء "بند الطوارئ" بشكل نهائي حتى لا تستغل بشكل خاطئ.
- تفعيل خاصية "الثبات" ويقصد بالثبات هنا هو الثبات في استخدام السياسات المحاسبية المتبعة من قبل معدي البيانات المالية ، وهذا يعني انه متى ما اختارت الشركة سياسة محاسبية تناسبها في أحد الأعوام فيجب عليها الاستمرار في تطبيقها في الأعوام اللاحقة ، وهذا تجدر لا يعني انه من غير المسموح تغيير السياسات المحاسبية، لكن المقصود هو عدم تغيير تلك السياسات إلا في حال الضرورة القصوى ومع الإفصاح عن التأثيرات المالية الناتجة على تغيير تلك السياسات .

4. انتباه وكفاءة المراجعين والمراقبين ولجان المراجعة في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية التي يتبعها البعض ، ويتم هذا الأمر عن طريق اختيار مكاتب التدقيق ذات الكفاءة والمصدقية العالية ، حيث أن المراجع الكفاء والمتمكن يقوم على تصميم إجراءات المراجعة للحصول على تأكيد معقول عن التحريفات الناشئة عن المحاسبة الإبداعية التي يتم اكتشافها، والتي تعتبر جوهرية للقوائم المالية الواحدة .

5. تنمية الثقافة المحاسبية بين المستثمرين والمهتمين ومستخدمي المعلومات المالية على مختلف أطرافهم ، ويتم هذا الأمر عن طريق أما التدقيق الذاتي الذي يقوم به بعض المستثمرين أو مستخدمي المعلومات المالية بغرض رفع مستواهم المحاسبي ، أو عن طريق الجهات المعنية بسلامة وشفافية القوائم المالية وما يرد بها من معلومات سواء كانت تلك الجهات حكومية أو من القطاع الخاص .

6. تفعيل التنظيم المهني لمهنة لمحاسبة والمراجعة ووضع ميثاق السلوك المهني وتشكيل لجنة الأخلاق المهني التي من أهم وظائفها وضع قواعد السلوك التي يجب أن يلتزم بها المحاسب والمرجع المعتمد .
مما سبق نستنتج أن المحاسبة الإبداعية تؤثر على تجميل القوائم المالية وإظهارها بغير صورتها الحقيقية وهذا يساهم وبلا شك بفقدان عنصر الموثوقية بقوائم المالية من قبل المستخدمين لها ، ولكن ما هو المقصود بهذا المصطلح وما هي القيود الخاصة به هذا ما سوف توضيحه **هنا**:
(KPMG، 2007، 16-6p)

11- 1 الموثوقية Reliability:

وتعني أن تكون المعلومات دقيقة ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها ، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية :

(أ) - التمثيل الصادق Representational Faithfulness:

ويعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المنشأة، والتي تم عنها التعبير بالقوائم المالية، فقامّة

المركز المالي تمثل بعدالة المركز المالي للمنشأة ما لها من حقوق، وما عليها من التزامات ، والفراق بين الأصول والالتزامات والمتمثل بحقوق الملكية ، أما قائمة الدخل فتعبر بعدالة عن نتيجة أعمال الشركة وأدائها المالي ، وتعبر قائمة التدفقات النقدية بعدالة عن حقيقة التدفقات النقدية في المنشأة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها ، وكذلك تعبر قائمة التغيرات في المركز المالي بعدالة عن التغيرات التي طرأت على حقوق الملكية في المنشأة خلال فترة مالية معينة .

ويتعلق بالتمثيل الصادق مخاطر عدم التأكد المرتبطة ببندود القوائم المالية والذي يؤدي بالتالي إلى عدم الاعتراف بها ، وذلك يقلل من مدى الالتزام بصفة التمثيل الصادق ، فهي من ناحية يكون عدم الاعتراف بهذه البنود متفقا مع التمثيل الصادق لعدم التأكد من تحققها وقيمها وعدم إمكانية قياسها وبالتالي فهي لا ترقى إلى درجة التمثيل الصادق ، ومن ناحية أخرى فعدم عرضها أيضا لا يتفق مع التمثيل الصادق ، كون التمثيل الصادق يقضي أن يتم عرض المعلومات التي تؤثر على المركز والأداء الماليين والتدفقات النقدية حتى لو ارتبط ذلك ببعض عوامل عدم التأكد ، ويمكن تحقيق التوافق والتوازن بين الناحيتين بالإفصاح والعرض العادل لبندود لا تتوفر فيها صفة التمثيل الصادق ضمن الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

(ب) - الجوهر فوق الشكل :

ولكي تكون المعلومات موثوقة فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني ، فلا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية، ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة.

والأمثلة على ذلك كثيرة مثل تصنيف الاستثمارات يكون مرتبط بنية المنشأة لاعتبارها مقتناة للمتاجرة Trading Investments أو متاحة للبيع Available for sale Investments، فيجب أن يتطابق عرضها في الميزانية مع نية المنشأة بتصنيفها، وكذلك الأمر بالنسبة للممتلكات المستثمرة، أو العمليات المتبادلة بين الأطراف ذات العلاقة .

(ج) - الحياد Neutrality:

وتعني البعد عن التحيز Freedom from Bias وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية كذلك إذا أعدت للاستخدام العام بغض النظر عن اهتمامات أي جهة من أصحاب العلاقة بحد ذاتها ، كذلك تكون المعلومات حيادية إذا تمت معالجتها بعيدا عن أي افتراضات مسبقة بالنتائج التي يمكن التوصل إليها .

(و) - تكاملية المعلومات :

وتعني أن المعلومات المعروضة في القوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال الملاحظات التفسيرية ، فمثلا يجب أن يتم الإفصاح عن استثمارات الملاك وسحوباتهم من خلال الملاحظات ، كذلك الإفصاح عن معلومات الأصول غير المتداولة وطرق اهتلاكها ، والاستثمارات المالية وكيفية تقييمها .

القيود على موثوقية المعلومات :

1- التوقيت المناسب Time lines

تتعلق هذه الخاصية بضرورة أن يحصل مستخدمي المعلومات المحاسبية على القوائم المالية في الوقت الذي تؤثر هذه المعلومات على القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات .

2- الموازنة بين التكلفة والمنفعة Cost –Benefit

أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات ، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار (التكلفة - المنفعة) لكل الحالات كونها عملية اجتهدية لكل موقف على حدة .

3- الموازنة بين الخصائص النوعية

Qualitative Characteristics Balancing

عند الموازنة بين الخصائص النوعية يتم ذلك بشكل شمولي ، بحيث يتم الموازنة بين الخصائص النوعية من أجل تحقيق أهداف القوائم المالية .

4- الصورة الصحيحة والعادلة (التمثيل العادل) Fair Presentation

يتم عادة وصف القوائم المالية بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة ، أو تمثل بعدالة المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي ، وتؤدي عملية تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة إلى وجود قوائم مالية تقدم الصورة الصحيحة والعادلة للمعلومات والأحداث الاقتصادية .

وبرأي الباحثين أن استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية بمختلف أشكالها سوف يؤدي بلا شك إلى نشوء الأزمات المالية في مختلف بقاع العالم المختلف مما يؤدي أيضا إلى فقدان الثقة بموثوقية وصدق القوائم المالية من قبل شرائح المستثمرين الحاليين والمتوقعين.

رابعاً. الدراسة الميدانية:

1- مجتمع الدراسة عينته:

يتكون مجتمع الدراسة من مدققي الحسابات في الأردن والأكاديميين في بعض الجامعات الأردنية وكانت عينة البحث عينة عشوائية، اعتمد الباحثين في الدراسة الميدانية على المقابلات الشخصية بالإضافة إلى استمارة الاستبانة بوصفها مصدراً مهماً للحصول على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة وتم تصميمها في ضوء أهداف وفرضيات البحث وتضمنت الاستبانة أولاً مقدمة تعريفية بينت طبيعة الدراسة وتعريف لبعض المصطلحات الواردة فيها، وثم الأسئلة التي غطت جوانب البحث الرئيسة بما يتناسب مع أهداف البحث واختبار فرضياته، وقسمت الأسئلة إلى مجموعتين المجموعة الأولى تضمنت الأسئلة العامة (الديمغرافية) والخاصة بعينة البحث، والمجموعة الثانية الأسئلة الخاصة باختبار فرضيات البحث، وتم ترتيب الأسئلة على مقياس ليكرت المكون من خمس نقاط، وتم اختبار مدى إمكانية الاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها وكذلك مدى اتساق وثبات المقياس المستخدم في جمع البيانات باستخدام معامل ارتباط Gronbach-Alpha وهو أسلوب إحصائي يبين مدى الاتساق والثبات والترابط بين متغيرات الدراسة ككل أو متغيرات جزئية واحدة تمثلها فرضية واحدة أو هدف واحد. وكانت قيمة معامل ارتباط Gronbach-Alpha 0.86. وهي قيمة يستدل من خلالها على إمكانية الاعتماد على إجابات أفراد العينة وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي، بعد ذلك تم إجراء تحليل إجابات عينة البحث باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وعلى أساس

طبيعة ومتغيرات الدراسة وأساليب القياس ولأغراض التحليل تم استخدام النساليب الإحصائية التالية:

1- الوسط الحسابي منسوباً للقيمة العظمى لمقياس ليكرت، وتكون الدراسة مقبولة إذا حازت على نسبة أعلى من 60%، أي عندما يزداد الوسط الحسابي عن 3 درجات من مساحة المقياس، بالإضافة إلى الانحراف المعياري والنسب المئوية لعمل تحليل أولي لإجابات أفراد العينة

2- تحليل T (One Sample Test) لاختبار فرضيات البحث.

2- نتائج توزيع استمارة الاستبانة:

تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة الدراسة وأسفرت نتائج التوزيع والفرز كما هو موضح بالجدول أدناه.

الجدول رقم (1)

توزيع قوائم الاستبيان على أفراد عينة الدراسة

النسبة %	العدد	البيان
100%	43	الاستبيانات الموزعة
100%	43	الاستبيانات المستردة
—	—	الاستبيانات غير المستردة
100%	43	الاستبيانات القابلة للتحليل

3-3. عرض وتحليل النتائج واختبار الفرضيات:

3-1 تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة:

3-1-1 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص:

جدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير التخصص

التخصص	التكرار	النسبة
محاسبة	39	90.7
علوم مالية ومصرفية	3	7.0
إدارة أعمال	1	2.3
اقتصاد	0	0.0
أخرى	0	0.0
المجموع	43	100

يبين الجدول (2) أن تخصص المحاسبة كان الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت نسبة تخصص المحاسبة 90.7 وهذا يعطي مؤشر على أن الفئة المستبانة كانت لها خلفية علمية مؤهلة للإجابة على أسئلة الاستبانة وأن إجاباتهم تكون واقعية ولها مصداقية عالية بما يخص موضوع المحاسبة الإبداعية والأزمة المالية .

3-1-2 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

جدول (3)

أفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

النسبة	التكرار	المؤهل العلمي
2.3	1	دبلوم كلية مجتمع فما دون
2.3	1	بكالوريوس
11.7	5	ماجستير
48.8	21	دكتوراه
34.9	15	شهادات مهنية
100	43	المجموع

يبين الجدول (3) إن مؤهل الدكتوراه والشهادات المهنية كانت الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت النسبة 48.8 لحمله الدكتوراه ، و 34.9 للشهادات المهنية، وهذا يدعم الإجابة على أسئلة الاستبانة بسبب كونهم يمتلكون المؤهلات العلمية والعملية المناسبة .

3-1-3 توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

جدول (4) أفراد عينة الدراسة حسب متغير الخبرة

النسبة	التكرار	الخبرة
16.3	7	أقل من 5 سنوات
39.5	17	5 - 10 سنوات
25.6	11	10 - 15 سنة
18.6	8	أكثر من 15 سنة
100	43	المجموع

يبين الجدول (4) أن الخبرة 5 - 10 سنوات هي الأكثر بين أفراد عينة الدراسة إذ بلغت النسبة 39.5 وهذا مما يعني احتكاك عينة الدراسة بالواقع العملي والمهني مما ينعكس ايجابيا على صحة ايجابياتهم على الاستبانة.

3-2 عرض البيانات واختبار الفرضيات:

3-2-1 نتائج اختبار الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل وظهور الأزمة المالية "

جدول (5) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الأولى

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية الإيراد لا تزال موضع الشك	4.02	0.80	80.4
2	تسجيل إيراد مزيف	3.07	0.51	61.4
3	زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحده	3.79	0.56	75.8
4	نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة	4.67	0.61	93.4
5	الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات	3.53	0.67	70.6
6	نقل الإيرادات الجارية إلى فترات مالية لاحقة	4.16	0.81	83.2

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
7	نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترات المالية الحالية	3.42	0.85	68.4
	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	3.81	0.39	76.2

يبين الجدول (5) أن الفقرة الرابعة " نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة" قد احتلت الترتيب الأول بين فقرات الفرضية الأولى وهي بذلك تمثل ابرز نقاط مجال أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة الدخل وظهور الأزمة المالية إذ تحققت بمتوسط حسابي بلغت قيمته 4.67 وبأهمية نسبية 93.4 وهي تقترب من التأكيد التام، بينما كانت اقل فقرات هذا المجال هي الفقرة الثانية إذ تحققت بمتوسط حسابي 3.07 وبأهمية نسبية بلغت 61.4 . وبلغ متوسط المتوسطات لفقرات الفرضية الأولى 3.81 وبأهمية نسبية بلغت 76.2 . وهذا يدل أن عينة البحث ترى إن الفقرات (1،4،6) تمثل أكثر أساليب المحاسبة الإبداعية المتبع والتي تؤثر في قائمه الدخل. وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة اكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وان هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بفقرات الفرضية الأولى والجدول رقم (6) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها لفقرات الفرضية مجمعة.

جدول رقم (6) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الأولى

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	3.81	0.39	13.57	0.000

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولفقرات الفرضية الأولى وهي معنوية عند مستوى 0.00 . وهذا يعني أن عينة البحث ترى أن أساليب المحاسبة الإبداعية تؤثر في قائمة الدخل ولها تأثير في ظهور الأزمة المالية. لذا تقبل الفرضية الأولى وبمستوى ثقة 95%. أن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات حيث أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد يؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات ، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والآلات التي تعد أصولاً يحسم اهتلاكها على مدى طويل الأجل ، في الوقت التي تكون الفائدة منها قد تحققت فعلياً ، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة ، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل . . أما برأي المستأجرين فإن أقل شيء مؤثر على قائمة الدخل بالنسبة لطرق المحاسبة الإبداعية هو تسجيل إيرادات مزيفة .

3-2-2 نتائج اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وظهور الأزمة المالية"

جدول (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الثانية

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	الأصول الغير ملموسة : حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول الغير ملموسة كالعلامات التجارية.	4.28	0.70	85.6
2	الأصول الثابتة : لا يتم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد القيمة المدرجة لها في الميزانية	3.37	0.76	67.4
3	الاستثمارات المتداولة : يتم التلاعب في أسعار السوق التي تستخدم في تقييم محفظة الأوراق المالية	2.51	0.88	50.2
4	النقدية : لا يتم الإفصاح عن بنود النقد المقيدة	3.14	0.94	62.8
5	الذمم المدينة : التلاعب بها من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة	4.35	0.92	87.0
6	الاستثمارات طويلة الأجل : تغيير الطريقة المحاسبية لتقييمها من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية	3.81	0.66	76.2
7	الأصول الطارئة : حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها	4.28	0.67	85.6

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
8	المطلوبات المتداولة : لا يتم إدراج الإقساط المستحقة من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات بهدف تحسين نسبة السيولة	4.02	0.60	80.4
9	مطلوبات طويلة الأجل : الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسبة السيولة	4.09	0.89	81.8
10	المخزون: تضمينه ببضاعة راکدة ومتقادمة بالإضافة إلى التلاعب في أسعار التقييم	4.35	0.53	87.0
11	حقوق المساهمين: إضافة مكاسب محققه من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري بدل من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة	4.14	0.74	82.8
	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	3.85	0.44	77

يبين الجدول (7) أن الفقرة الخامسة التلاعب بالذمم المدينة تمثل أكثر الأساليب الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وهذا التلاعب يمكن أن يكون عن طريق عدم الكشف عن الديون المتعثرة بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها أو تضمين قيم حسابات المدينين ذمما مدينة

لأطراف ذات صلة أو شركة تابعة . أو يكون التلاعب ناتجا عن أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة مثل تصنيف الذمم طويلة الأجل على إنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة، وحققت هذه الفقرة وسط حسابي بلغ قيمته 4.35 وبأهمية نسبية 87.0. أما اقل الفقرات تأثيرا حسب رأي عينة البحث هو التلاعب بالاستثمارات المتداولة حيث حققت هذه الفقرة وسط حسابي 2.51 وبأهمية نسبية بلغت 50.2. وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية الثانية مجتمعة 3.85 وبأهمية نسبية بلغت 77% . وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الثانية أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بمتغيرات الفرضية الثانية والجدول رقم (8) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

جدول رقم (8) اختبار One Sample T-test لفقرات الفرضية الثانية

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	3.85	0.44	12.56	0.000

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية لفقرات الفرضية الثانية وهي معنوية عند مستوى 0.00 . وهذا يعني أن عينة البحث ترى أن أساليب المحاسبة الإبداعية تؤثر في قائمة المركز المالي ولها تأثير في ظهور الأزمة المالية. لذا تقبل الفرضية الثانية بمستوى ثقة 95%.

3-2-3 نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الأزمة المالية"

جدول (9) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الثالثة

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	تصنيف النفقات التشغيلية باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية .	3.91	0.48	78.2
2	دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجيلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة وإيعادها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية	3.65	0.61	73.0
3	التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئيا من دفع الضرائب.	4.23	0.78	84.6
4	التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك بإزالة البنود الغير متكررة	3.19	0.96	63.8
5	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية	3.74	0.57	74.8

يبين الجدول (9) قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الأزمة المالية وباستعراض قيم الترتيب يتبين أن الفقرة الثالثة قد احتلت الترتيب الأول بين الفقرات وهي بذلك تمثل ابرز نقاط مجال أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة التدفقات النقدية وظهور الأزمة المالية وتتمحور في التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية وذلك بالتهرب جزئيا من دفع الضرائب وهذا قد يقود إلى عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية على سبيل المثال تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية أو بعض المعدات من الدخل الصافي أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية ، وكذلك تتم إضافة الخسائر قبل الضريبة على صافي الدخل أثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية أي يتم خصم التأثيرات الضريبية لهذه البنود من التدفقات النقدية التشغيلية ، وحقت هذه الفقرة وسط حسابي بلغ قيمته 4.23 وبأهمية نسبية 84.6. أما الأقل تأثيرا على قائمة التدفقات النقدية التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة وذلك بإزالة البنود الغير متكررة، وحقت الفقرة وسط حسابي 3.19 وبأهمية نسبية بلغت 63.8 ، وبلغ المتوسط الحسابي لفقرات الفرضية ككل 3.74 وبأهمية نسبية بلغت 74.8. وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الثالثة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بمتغيرات الفرضية الثالثة الجدول رقم (10) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (10) اختبار One Sample T-test لمتغيرات الفرضية الثالثة

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية	المجال
3.74	0.57	8.51	0.000	رفض	أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولجميع متغيرات الفرضية الثالثة وهي معنوية عند مستوى 0.00. لذا تقبل الفرضية الثالثة بمستوى ثقة 95%.

3-2-4 نتائج اختبار الفرضية الرابعة:

الفرضية الرابعة " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الأزمة المالية وفقدان الموثوقية بالبيانات المالية نتيجة لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية من قبل إدارات الشركات والمنظمات .

جدول (11) المتوسط الحسابي
والانحراف المعياري لفقرات الفرضية الرابعة

التسلسل	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
1	عدم التمثيل الصادق للعمليات والإحداث المالية التي حدثت في الشركة والتي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية .	3.63	0.69	72.6
2	عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بشكلها القانوني	4.47	0.67	89.4
3	عدم الحيادية عند إعداد المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية	4.28	0.67	85.6
4	عدم الاحتياط عند إعداد القوائم المالية لكل من العناصر الغير مؤكده كالأصول والمطلوبات	3.86	0.52	77.2
5	عدم تكاملية المعلومات المعروضة لكل بند من بنود القوائم المالية	3.42	0.66	68.4
	أساليب المحاسبة الإبداعية وفقدان الموثوقية	3.93	0.46	78.6

يبين الجدول (11) ان الفقرة الثانية " عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بشكلها القانوني " قد احتلت الترتيب الاول بين الفقرات وهي بذلك تمثل ابرز نقاط مجال علاقة اساليب المحاسبة الإبداعية

المستخدمة بفقدان الموثوقية بالبيانات المالية إذ حققت وسط حسابي بلغت قيمته 4.47 وبأهمية نسبية 89.4 فقد رأت الفئة المستبانة لا يوجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانوني ولكن في ذات الوقت تكون هذه المعلومات غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة على سبيل المثال تصنيف الاستثمارات لدى الشركات مرتبط ببنية الشركة من اقتناء الاستثمار هل للمتاجرة أو متاحة للبيع لذا يجب أن يتطابق عرضها في الميزانية مع نية الشركة بتصنيفها أي يجب الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات وليس الاكتفاء بشكلها القانوني فقط ، أما اقل الفقرات تأثيرا برأي المستبانيين هي الفقرة الخامسة "عدم تكاملية المعلومات المعروضة لكل بند من بنود القوائم المالية إذ حققت وسط حسابي 3.42 وبأهمية نسبية بلغت 68.4 ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل 3.93 .

وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون من أفراد العينة لفقرات الفرضية الرابعة أكبر بدرجة معنوية من وسط أداة القياس وأن هذا الفرق لا يعود للصدفة تم استخدام اختبار One Sample T-test لإجابات عينة الباحث والخاصة بمتغيرات الفرضية الرابعة الجدول رقم (12) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها:

الجدول رقم (12) اختبار One Sample T-test لمتغيرات الفرضية الثالثة

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
أساليب المحاسبة الإبداعية وانعدام الموثوقية	3.93	0.46	13.33	0.000

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المسحوبة اكبر من قيمة T الجدولية ولجميع متغيرات الفرضية الثالثة وهي معنوية عند مستوى 0.00 ، لذا تقبل الفرضية الرابعة وبمستوى ثقة 95%.

3-2-5 نتائج اختبار الفرضية الخامسة:

فرضية البحث " توجد فروقات ذات دلالات إحصائية بين إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بتأثير أساليب المحاسبة الإبداعية في ظهور الأزمة المالية".

جدول (12) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ونتائج اختبارات العينات المستقلة لمجالات الدراسة بين الأكاديميين والمدققين

المجال	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية الصفرية
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	أكاديمي	3.75	0.53	1.02	0.313	قبول
	مدقق	3.87	0.18			
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	أكاديمي	3.71	0.55	2.17	0.036	رفض
	مدقق	3.99	0.26			
أساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية	أكاديمي	3.45	0.67	3.72	0.001	رفض
	مدقق	4.02	0.25			
أساليب المحاسبة الإبداعية وانعدام الموثوقية	أكاديمي	4.00	0.60	0.97	0.335	قبول
	مدقق	3.86	0.26			
أساليب المحاسبة الإبداعية ككل	أكاديمي	3.73	0.46	1.93	0.060	قبول
	مدقق	3.94	0.20			

يبين الجدول (12) نتائج اختبار T للعينات المستقلة لمجالات الدراسة بين الأكاديميين والمدققين. أن مستوى الدلالة المحسوب كان اقل من 0.05 فيما يتعلق بأساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في قائمة المركز المالي وأساليب المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية مما يعني عدم وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بين رأي الأكاديميين والمدققين فيما يتعلق بهذه الفقرات وبالتالي تقبل فرضية البحث على هذين الأسلوبين بحيث كانت الدلالة لصالح فئة المدققين الذين كانت متوسطات استجاباتهم اكبر من متوسطات استجابات الأكاديميين، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية على باقي أساليب المحاسبة الإبداعية وأساليب المحاسبة الإبداعية ككل بين الأكاديميين والمدققين وذلك لان مستوى الدلالة المحسوب كان اكبر من القيمة 0.05، مما يعني رفض الفرضية الخامسة بالمجمل وبمستوى ثقة 95% .

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات :

1- أن أساليب المحاسبة الإبداعية بأنواعها المختلفة ساهم في نشوء الأزمات المالية العالمية فقد يكون التلاعب بقصد تظليل المستثمر الحالي والمتوقع يتمحور في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية مما قد يفقد المستثمر موثوقيته بصدق المعلومات المعروضة فيها.

2- أن أكثر الأساليب المستخدمة في التلاعب في قائمة المركز المالي تتمحور في بند المدينون بهدف إخفاء أي ديون متعثرة أو معدومة للوصول إلى نتيجة تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها أو بهدف إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف تلك الحسابات بهدف تحسين سيولة الشركة أو المشروع .

3- أن أكثر الأساليب المحاسبة الإبداعية التي تؤدي إلى نشوء الأزمات المالية وفقدان الموثوقية للبيانات والمعلومات المالية (في قائمة الدخل)

تتمحور في نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة.

4- أن أكثر أساليب المحاسبة الإبداعية التي تؤدي إلى نشوء الأزمات المالية وفقدان الموثوقية للبيانات والمعلومات المالية (في قائمة التدفقات النقدية) ناتجة عن التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب .

5- أن فقدان موثوقية البيانات المالية نتيجة لإتباع أساليب المحاسبة الإبداعية والتي تؤدي إلى الأزمة المالية ناتج عن عدم الاهتمام بجوهر وحقيقة المعلومات والاكتفاء فقط بالشكل القانوني .

6- ضرورة أن يولي أساتذة الجامعات (اختصاص المحاسبة) أهمية لتعريف الطلاب على أساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية والتي تؤدي وساهمت في نشوء الأزمات المالية العالمية وفقدان الموثوقية في المعلومات الصادرة عن أي شركة أو مشروع نتيجة لاستخدام تلك الممارسات .

7- ضرورة إصدار تشريعات وأنظمة تدفع الشركات الأردنية المساهمة العامة إلى فصل بين الملكية والإدارة الأمر الذي يساعد المحاسبين القانونيين على منحهم المزيد من الاستقلالية والقوة والجرأة في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية في هذه الشركات .

8- ضرورة عقد مؤتمرات وندوات لتوعية المهتمين بمهنة المحاسبة والتدقيق بموضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثرها في نشوء الأزمات المالية العالمية .

9- ضرورة تركيز الجهات المسؤولة عن مهنتي المحاسبة والتدقيق على إيجاد الآليات الكفيلة بتعزيز ورفع السلوك الأخلاقي لهذه المهنة وتجنب الممتننين لها من الوقوع في ممارسات المحاسبة الإبداعية مع بيان العقوبات والمسؤوليات نتيجة إتباع هذه الأساليب .

10- ضرورة حرص المحاسبين القانونيين على الالتزام بإظهار المعلومات الدقيقة لأي شركة يقومون بعملية تدقيقها مبتعدين عن أي تحيز أو تؤثر بالإدارات الخاصة بهذه الشركات مما يعني ضرورة توفر صفة الموثوقية بهذه البيانات.